

Distr.  
GENERAL

S/1994/1133  
6 October 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



### تقرير مرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا

#### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٩٢٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، الذي طلب إليّ المجلس بموجبه أن أقدم تقريرا بحلول ٩ آب/أغسطس وبحلول ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ عن التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في تنفيذ ولايتها، وعن سلامة السكان المعرضين للخطر، وعن الحالة الإنسانية، والتقدم المحرز نحو وقف إطلاق النار وتحقيق المصالحة السياسية.

٢ - ومنذ تقريري الأخير عن الحالة في رواندا، المؤرخ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٤ (S/1994/924)، قدمت الأمانة العامة إلى مجلس الأمن إفادات تكميلية شفوية عن التطورات ذات الصلة، وبخاصة فيما يتعلق بدعم البعثة للعمليات الإنسانية، والجهود المبذولة للتسهيل بعودة اللاجئين، والتقدم المحرز في وزع بعثة الأمم المتحدة الموسعة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وتولي البعثة المهام التي كانت تضطلع بها عملية الفيروز.

#### ثانيا - النواحي السياسية

٣ - كما يعلم أعضاء مجلس الأمن، لم يتوقف القتال في رواندا منذ إعلان وقف إطلاق النار في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤. وفرضت حكومة الوحدة الوطنية ذات القاعدة العريضة، التي نصبت في كيغالي في ١٩ تموز/يوليه، سيطرتها على الإقليم الوطني بأسره. وفي حين أنه لا يزال هناك ما يزيد على المليونين من اللاجئين الروانديين في البلدان المجاورة، فإن الحكومة قد بذلت جهودا، بالتنسيق مع ممثلي الخاص وغيره من مسؤولي الأمم المتحدة في الميدان، لتشجيع عودتهم بصورة مأمونة وطوعية إلى رواندا. وفي الوقت نفسه، هناك تقدم مطرد في الجهود المبذولة لتطبيع الحالة في رواندا، عن طريق إعادة توفير الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء ومرافق الاتصالات، بصورة تدريجية، ولا سيما في كيغالي. كذلك بدأت الحكومة في إقامة الهياكل الإدارية المدنية على المستوى المركزي ومستوى المحافظات والمستوى المحلي. وقد عمم ممثلي الخاص على البلدان المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية خطة طارئة للتطبيع في رواندا، يوجز فيها الخدمات ذات الأولوية التي تتطلب مساعدات تقنية ومالية معاً.

٤ - وفي حين أنه تم إحراز تقدم أولي نحو تطبيع الحالة، فإن الحكومة تواجه مهمة شاقة تتمثل في إعادة بناء بلد دمرت فيه الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية تدميرا يكاد يكون كاملا ولا يزال يسود فيه انعدام بالغ في الثقة بين مختلف الفئات السياسية والإثنية التي يتألف منها المجتمع الرواندي. كما أن الحكومة في بداية طريق شاقة لتوطيد السلامة والأمن للجميع ولتهيئة مناخ يتسنى فيه مساءلة الذين شاركوا في أعمال إبادة الأجناس مع منح فرصة للآخرين لإعادة بناء حياتهم دون خوف من الثأر أو الانتقام. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة تعاني نقصا حادا في الموارد، بما في ذلك الأرصدة النقدية لدفع مرتبات موظفيها المدنيين، إذ أن المصارف قد نُهبت أثناء القتال. وهذه مشكلة خطيرة، حيث أن موظفي الخدمة المدنية والعسكريين قد يلجأون إلى وسائل أخرى لتأمين دخل لهم.

٥ - ولتهيئة الاستقرار والسلم الدائم في رواندا، يبدو أن الحكومة تدرك ضرورة دمج جميع مواطنيها داخل هياكلها الإدارية والأمنية، بغض النظر عن انتمائهم الإثني. وقد أكد رئيس رواندا لممثلي الخاص أنه تبذل جهود مستمرة لجعل الحكومة أكثر شمولاً عن طريق دعوة بعض أعضاء الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية، وهي الحزب السياسي الرئيسي الوحيد غير الممثل حالياً في حكومة الوحدة الوطنية ذات القاعدة العريضة، إلى الانضمام إلى الحكومة. غير أن هذه الجهود لم تسفر بعد عن نتائج إيجابية.

٦ - وفي جهد آخر يستهدف تحقيق المصالحة الوطنية، يجري الآن تشجيع أفراد القوات الحكومية الرواندية السابقة على الانضمام مرة أخرى إلى الجيش الوطني الجديد. ويكفل لهؤلاء الجنود حرية الخيار لتسجيل أنفسهم في مراكز محددة، تقيمها الحكومة، أو لدى موظفي بعثة تقديم المساعدة الموزوعين في البلد. بيد أنه يبدو أن الاستجابة لهذه المبادرة التي اتخذتها الحكومة لا تزال محدودة.

٧ - ولتعزيز المصالحة الوطنية والتأكيد على ضمان احترام الحقوق المدنية والإنسانية للسكان، واصلت الحكومة تنظيم اجتماعات جماهيرية في مدن عديدة شملت روهنغيري وكيونغو وبيوما وكيويوي وجيكونغورو وسيانغوغو وبوتاري. وسعت الحكومة من خلال هذه الاجتماعات الجماهيرية إلى أن تعالج شواغل السكان إزاء قضايا من قبيل حقوق الملكية والمعاملة العادلة التي يكفلها النظام القضائي الرواندي للمتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

٨ - وخلال شهر آب/أغسطس، قام أعضاء الحكومة الرواندية بزيارات عديدة إلى مخيمات اللاجئين في زائير من أجل تشجيع اللاجئين على العودة إلى مناطقهم الأصلية بصورة طوعية. وقد أثمرت تلك الجهود زيادة في أعداد اللاجئين العائدين. وقد عاد إلى رواندا منذ وقف إطلاق النار في ١٨ تموز/يوليه حوالي ٣٦٠ ٠٠٠ لاجئ من تلقاء أنفسهم. وأعربت الحكومة عن قلقها لوجود عناصر في المخيمات لا تزال تحرض الناس على الهرب من رواندا وتعتمد إلى التهديد لمنع الموجودين في المخيمات من العودة إلى ديارهم وحقوقهم في رواندا. وفي أيلول/سبتمبر، أشارت تقارير وتحقيقات أولية إلى احتمال تعرض اللاجئين العائدين إلى رواندا للانتقام من قبل القوات الحكومية؛ وهناك تحقيقات أخرى جارية (الفقرتان ١٤ و ١٥ أدناه).

٩ - وتعتبر المعلومات المضللة التي انتشرت أثناء الأعمال القتالية وبعدها عاملا رئيسيا للتحريض على ارتكاب المجازر ونزوح اللاجئين في وقت لاحق إلى البلدان المجاورة. ولا يزال الإعلام عنصرا هاما لإشاعة الاستقرار في البلد وتهيئة مناخ يفضي إلى عودة اللاجئين والمشردين بسلام وطوعية؛ ولا توجد برواندا أي صحف أو محطات تلفزيونية، وتشكل الإذاعة الوسطة الإعلامية الوحيدة. ولذلك، تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، باستحداث قدرة للبث الإذاعي من أجل تزويد الشعب الرواندي بمعلومات حقيقية عن الحالة في بلده، والمساعدة في توضيح ولاية البعثة، ونشر المعلومات عن البرامج الإنسانية. وتقوم البعثة حاليا بتركيب مرفق للبث الإذاعي بالتضمين الترددي (F.M.) يبلغ مداه ٢٠ كيلومترا. ويجري شراء معدات إضافية لتمكين البث الإذاعي للبعثة من تغطية البلد بأكمله، كما يجري تعيين الاختصاصيين اللازمين. وطلبت البعثة أيضا من السلطات الرواندية إذنا رسميا لبدء البث الإذاعي كما طلبت تخصيص نطاق ترددي لها. وآمل أن تستجيب الحكومة لهذين الطلبين في المستقبل القريب.

#### ثالثا - النواحي المتعلقة بحقوق الإنسان

١٠ - أنشئت لجنة خبراء في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤ بموجب قرار مجلس الأمن ٩٣٥ (١٩٩٤) المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ لبحث وتحليل المعلومات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في إقليم رواندا، بما في ذلك الأدلة على إمكانية وقوع أعمال إبادة الأجناس. وبدأت اللجنة أعمالها في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤ وقامت بزيارة رواندا فضلا عن بروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ١٧ أيلول/سبتمبر. ووفقا للقرار ٩٣٥ (١٩٩٤)، ستقدم اللجنة إلى ما تتوصل إليه من نتائج بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. بيد أنني طلبت إلى اللجنة أن تعجل إعداد تقريرها. وبناء على ذلك، قدمت إلى اللجنة في ٣٠ أيلول/سبتمبر تقريرا أوليا أطلعت عليه المجلس (S/1994/1125).

١١ - وخلال الزيارة التي قامت بها اللجنة إلى رواندا، حثت الحكومة اللجنة على الانتهاء من أعمالها على وجه الاستعجال كما حثت على إنشاء محكمة دولية على غرار المحكمة التي تم تنظيمها ليوغوسلافيا السابقة. وأعربت الحكومة عن رأي مفاده أن محاكمة المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وأعمال إبادة الأجناس بواسطة هيئة محايدة خارجية ستساعد على تعزيز السلم والمصالحة بين الأطراف وتسهم في استقرار الوضع في رواندا. وأعطت الحكومة تأكيدات بأنها ستبذل قصاراها لمنع المحاكمات التعسفية وحالات الإعدام بدافع الثأر وغير ذلك من أعمال العنف وبأنها ستعتقل المتهمين بهذه الجرائم.

١٢ - وفي ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤، عينت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها د/١ - ١/٣، مقررًا خاصًا للإبلاغ عن الأسباب الأصلية لارتكاب الأعمال الوحشية الأخيرة وعن الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في رواندا. وبموجب هذه الولاية، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بوزع موظفين لشؤون حقوق الإنسان في رواندا لمساعدة المقرر الخاص في تنفيذ مهامه. وبعده إنشاء لجنة الخبراء، أبلغت مجلس الأمن، في

٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/879)، بأن مقر اللجنة سيكون في جنيف حيث يمكنها الاستفادة من موارد مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص، الموارد المتاحة بالفعل لدى المقرر الخاص. وفيما بعد، اتضح أنه يلزم توفير عدد أكبر من موظفي شؤون حقوق الإنسان للتصدي للحالة المعقدة للغاية في رواندا. ولذلك فإن المفوض السامي لحقوق الإنسان وجّه نداء في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٤ إلى المجتمع الدولي لتقديم تبرعات لتوسيع نطاق أنشطة حقوق الإنسان في الميدان. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، قام المفوض السامي بوزع ٣١ موظفا لشؤون حقوق الإنسان إلى رواندا. ووفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الحكومة أثناء زيارته الثانية إلى البلد يومي ١٩ و ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٤، فإنه يعتزم زيادة ذلك العدد ليصل إلى ١٤٧ موظفا بأسرع ما يمكن لتغطية كل قرية من القرى في رواندا.

١٣ - ويتمثل هدف العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا في إجراء تحقيقات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ ورصد الحالة الراهنة لحقوق الإنسان، والمساعدة، من خلال وجود موظفين لشؤون حقوق الإنسان، في التصدي للمشاكل القائمة ومنع إمكانية حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان؛ والتعاون مع الوكالات الدولية الأخرى في استعادة الثقة ومن ثم تسهيل عودة اللاجئين والمشردين وإعادة بناء المجتمع المدني؛ وتنفيذ برامج التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، ولا سيما في مجال إقامة العدل. وبموجب طلب من المفوض السامي، تقدم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة بتوفير المساعدة في حدود موارد الحالية لتمكين موظفي شؤون حقوق الإنسان الذين تم وزعهم بالفعل من العمل بكل طاقاتهم. وسيستمر تقديم هذه المساعدة مع استمرار وزع مزيد من موظفي شؤون حقوق الإنسان.

١٤ - وقد أرسل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بعثة إلى رواندا في آب/أغسطس لتقييم مدى توافر الشروط اللازمة لعودة اللاجئين، الذين فروا إلى بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير، إلى ذلك البلد بصورة آمنة. وقد حصلت بعثة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أثناء عملها، على بعض المعلومات التي يبدو أنها تفيد أن قوات الشرطة الرواندية قد تكون متورطة في عمليات قتل منظمة لأفراد طائفة الأغلبية في رواندا.

١٥ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، أطلع المفوض السامي كبار موظفي الأمم المتحدة على هذا الأمر. واستنادا إلى ذلك، أصدرت توجيهات بأن تبحث هذه الادعاءات فوراً مع حكومة رواندا، وقد قام بذلك وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلم، السيد كوفي أنان، الذي كان في رواندا في بعثة في ذلك الوقت، وممثلي الخاص لرواندا، السيد شهريار خان. وتعهدت حكومة رواندا بالتحقيق في هذا الأمر بصورة عاجلة وقام فريق يتألف من أربعة وزراء حكوميين وممثلين للبعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومراقب لحقوق الإنسان من الأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر، بزيارة إلى بعض الأماكن التي ادعي حدوث عمليات قتل فيها. وقد أبلغت هذه الادعاءات إلى لجنة الخبراء وإلى المقرر الخاص، ويجري حالياً اتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء تحقيقات دقيقة بموجب ولاية هاتين الآليتين.

رابعاً - البعثة التي اضطلع بها ممثلي الخاص إلى زائير  
وجمهورية تنزانيا المتحدة

١٦ - كانت لوجود القادة السياسيين لقوات الحكومة الرواندية السابقة والعناصر والميليشيات العسكرية في مخيمات اللاجئين الروانديين، وبخاصة في زائير، آثار مزعومة للأمن في المخيمات، ومن ثم وقع عدد من حوادث العنف، وكثيراً ما تعرض اللاجئين الذين يشتهب في تفضيلهم العودة إلى رواندا للاعتداء. وتقوم الوكالات الإنسانية بإعادة النظر في كيفية الاستمرار في إيصال المساعدة في هذه البيئة غير الآمنة. وهناك أيضاً دلائل تشير إلى أن جنود الحكومة الرواندية السابقة الموجودين في المخيمات قد يكونون يستعدون لشن عمليات للتغلغل في رواندا.

١٧ - ونظراً لتلك الحالة، أصدرت توجيهات لممثلي الخاص للاضطلاع ببعثة إلى زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة لبحث الطرق التي يمكن بها معالجة هذه المشكلة مع سلطات كلا البلدين. وقام السيد شريار خان بزيارة إلى زائير في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر وإلى جمهورية تنزانيا المتحدة في ١٦ أيلول/سبتمبر. وفي زائير، التقى بالرئيس موبوتو ورئيس الوزراء، كينغو وا دونغو. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، استقبله الرئيس مويني.

١٨ - وأفاد ممثلي الخاص أن حكومة زائير قد أبدت التزامها بمعالجة أزمة اللاجئين وتحسين حالة الأمن في المخيمات. وقد تعهدت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة بالفعل بنقل بعض العناصر المتمردة إلى خارج الأماكن التي يوجد بها اللاجئون. وعلى أساس هذه المناقشات التي أجريت مع حكومتي زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة، أوصى ممثلي الخاص بتركيز الانتباه، على سبيل الأولوية، على المخيمات الموجودة في زائير، نظراً لأن المشاكل القائمة فيها أكثر حدة بكثير مما في جمهورية تنزانيا المتحدة.

١٩ - وسكان المخيمات في زائير يندرجون في الفئات التالية: (أ) القادة السياسيون، ويقدر عددهم بنحو ٥٠ رب أسرة؛ (ب) العناصر العسكرية النظامية من القوات الحكومية الرواندية، ويبلغ عددها التقديري ١٦ ٠٠٠ يرافقتهم أسرهم، مما يصل بالمجموع إلى نحو ٨٠ ٠٠٠؛ (ج) قوات الميليشيا، وعددهم غير معروف نظراً لأنهم يختلطون باللاجئين؛ (د) اللاجئون العاديون، ويقدر عددهم بنحو مليون نسمة.

٢٠ - وتم الاتفاق مع السلطات الزائيرية على أن الوسيلة الفعالة الوحيدة لضمان سلامة اللاجئين وحريتهم في ممارسة حقهم في العودة إلى رواندا هي فصل الفئات (أ) و (ب) و (ج) عن بقية سكان مخيمات اللاجئين. وتمثل قوات الميليشيا (الفئة ج) أكبر تهديد للاجئين. إلا أن فصلهم عن الآخرين مهمة صعبة ومعقدة، لا سيما أنه من المحتمل أن يقاوموا بل وأن يحرضوا الآخرين على مقاومة أي محاولة لنقلهم. وسيلزم وجود آلية قوية للأمن من أجل توفير الحماية لكل من اللاجئين والقائمين بتنفيذ العملية. إلا أن فصل هؤلاء الأشخاص هو الوسيلة الوحيدة لتوفير الأمن للاجئين والسماح لهم بحرية اختيار العودة إلى رواندا.

٢١ - وفي حين أفصحت الحكومة الزائيرية عن رغبتها في معالجة هذه المسائل، أوضحت أيضا أنها ستتطلب مساعدة كبيرة من المجتمع الدولي، وذلك من ناحية الدعم المالي والسوقي وتوفير الأمن لتلك العملية.

٢٢ - وقد درست الأمانة العامة التوصيات التي خلص إليها ممثلي الخاص بالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وحتى يتسنى التصدي، على نحو أوفى، لمشاكل فصل القادة السياسيين والقوات العسكرية وقوات الميليشيا التابعين للقوات الحكومية الرواندية السابقة عن الآخرين في المخيمات، وتقييم المتطلبات من الدعم المالي والسوقي والأمني، تقرر، أثناء الزيارة التي قام بها ممثلي الخاص إلى زائير، إنشاء فريق عامل مشترك بين زائير والأمم المتحدة. وقد بدأ عمله بالفعل الفريق، الذي يتكون من ممثلي حكومة زائير وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأوفد إلى زائير فريق تقني من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا كي ينضم إلى الفريق العامل، وسيقدم تقريرا إلى ممثلي الخاص في أقرب وقت ممكن.

#### خامسا - النواحي العسكرية

٢٣ - منذ وقف إطلاق النار في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية ذات القاعدة العريضة بعد ذلك بيوم واحد، والحالة العسكرية في رواندا تتسم بالهدوء نسبيا. ففي ذلك الوقت، بسطت القوات المسلحة للحكومة الجديدة، الجيش الوطني الرواندي، سيطرتها على البلد بالكامل، باستثناء "منطقة الحماية لأغراض إنسانية" في الجنوب الغربي. وكانت تلك المنطقة تحت سيطرة "عملية الفيروز"، وهي العملية المتعددة الجنسية التي بادرت بها الحكومة الفرنسية عملا بقرار مجلس الأمن ٩٢٩ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

٢٤ - وحافظت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا على التعاون الوثيق على جميع المستويات مع "عملية الفيروز"، ووضعت خطة تفصيلية لتسلم المهام منها في ٢٢ آب/أغسطس، وهو موعد انسحابها المقرر. ففي ١٠ آب/أغسطس، بدأت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في وزع القوات في المنطقة، وفي ٢١ آب/أغسطس، تولت المسؤولية من "عملية الفيروز". ووضعت الترتيبات، مع الحكومة الفرنسية، لمواصلة الدعم السوقي إلى أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا من تولي المسؤولية بالكامل. وقد قدمت الحكومة الفرنسية إلى مجلس الأمن تقريرا ختاميا، عمم بوصفه الوثيقة S/1994/1100.

٢٥ - وأقامت قوات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وجودا في جميع أنحاء المنطقة، بما يكفل الاستقرار والأمن وتقديم الدعم اللازم لعمليات الإغاثة الإنسانية. كما بادرت حكومة رواندا ببذل جهد متضافر لإعادة الطمأنينة إلى السكان. ونتيجة لتلك الجهود، تم تفادي حدوث رحيل جماعي كبير للمدنيين إلى زائير.

٢٦ - وبالتنسيق التام مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا تولت الحكومة المهام المدنية والعسكرية في المنطقة الجنوبية الغربية. ويعاد حاليا إقامة الإدارة المدنية في المنطقة على سبيل الأولوية العليا كما يجري وزع أفراد القوات المسلحة للحكومة الجديدة تدريجيا هناك. ونصبت الحكومة رؤساء شرطة في كيبوي وغيكونغورو وكيانوغوغو في يومي ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر، ووزعت، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، فصائل الجيش الوطني الرواندي في كل موقع. وعن طريق عمليات الوزع التدريجية المتتالية، زيدت تلك العناصر لتصبح وحدات بحجم السرية والكتيبة. وقد تم حاليا البسط التدريجي لسلطة الحكومة في المنطقة الجنوبية الغربية دون وقوع حوادث.

٢٧ - وفي الوقت نفسه، يجري حاليا تشجيع أفراد القوات الحكومية الرواندية السابقة الموجودة في المنطقة الجنوبية الغربية على الانضمام إلى الجيش الوطني الجديد. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ في ٢ أيلول/سبتمبر برنامج لتشجيع عناصر قوات الدرك المحلية على تسليم أسلحتهم طوعا. وقد جمعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا نحو ٦٠٠ قطعة سلاح في إطار هذا البرنامج.

٢٨ - ويعمل الجيش الوطني الرواندي حاليا في جميع أنحاء البلد، حيث يضطلع بدوريات ويزود حواجز الطرق ونقاط التفتيش بالقوات لرصد حركة الأفراد والمركبات. ومن آن لآخر، يضطلع الجيش بعمليات تطويق وبحث للتفتيش عن الأسلحة والأفراد. كما أنه يوفر الحماية للنقاط الحيوية مثل الهياكل الأساسية وجميع المراكز الرئيسية لعبور الحدود. وبالإضافة إلى ذلك يؤدي أفراد الجيش مهام الشرطة، قدر المستطاع، نظرا لعدم وجود قوة للشرطة.

٢٩ - والعلاقات بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا والجيش الوطني الرواندي ودية وتعاونية. إلا أنه فرضت أحيانا قيود على تحركات قوات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. فالتفاهم الرسمي بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وحكومة الوحدة الوطنية ذات القاعدة العريضة، ولا سيما فيما يتعلق باتفاق الأمم المتحدة مع رواندا بشأن مركز القوات، هو أنه لا ينبغي أن تكون هناك أي قيود على حركة أو وزع أفراد ومركبات البعثة في جميع أنحاء رواندا. غير أنه كما يتبين من التأخير الذي حدث لمدة ثلاثة أسابيع في الحصول على إذن لشغل الأماكن ووزع القوات في ذات الألوان في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي (القطاعان ١ و ٢)، فضلا عن القيود المحلية الدورية التي تفرض على تحركات قوات البعثة في الجنوب والشمال الغربي (القطاعان ٣ و ٥)، فإن الواقع على الأرض يكون أحيانا مختلفا. وبالإضافة إلى ذلك، أوضح أحيانا بعض القادة المحليين للجيش الوطني الرواندي أن لديهم تعليمات بمنع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا من الوصول إلى المناطق التي يتم فيها وزع أفراد الجيش. وعندما يوجه انتباه كبار المسؤولين في الحكومة إلى هذه الحوادث، فإنها تحل عادة على وجه السرعة.

٣٠ - وكان من شأن سرعة تعزيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في أوائل آب/أغسطس أن ساهم إلى حد كبير في تحسين حالة الأمن في رواندا. ووفقا لولاية البعثة، فقد واصلت تقديم الدعم في

مجال الأمن إلى جميع العمليات الإنسانية في رواندا. كما قدمت البعثة الدعم في إقامة الخدمات الأساسية من جديد وفي تقديم إمدادات الإغاثة. ومع ذلك، فإن التأخيرات في بلوغ كامل المستوى المأذون به للقوة تعرقل قيام الوحدة بمزيد من الجهود في هذا الصدد. وحتى ٣ تشرين الأول/أكتوبر، كان عدد قوات البعثة يتألف من ٢٧٠ ٤ فرداً من جميع الرتب (من إجمالي العدد المأذون به البالغ ٥٠٠ ٥). وفي ١٩ آب/أغسطس، تسلم القائد الجديد للقوة، الماجور جنرال غاي توسيفنانت (كندا) المهام من الماجور جنرال روميو دالير (كندا).

٣١ - وكما لوحظ أعلاه، فقد كان من شأن نجاح وزع قوات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في منطقة الحماية لأغراض إنسانية السابقة (القطاع ٤) أن وفر الاستقرار اللازم للشروع في إدخال قوات الجيش الوطني الرواندي تدريجياً في جنوب غرب البلد. إلا أنه من أجل تيسير هذا الإدخال، استلزم الأمر من البعثة أن تركز جهودها في هذه المنطقة المشحونة باحتمالات التفجر. وعليه، لم يتحقق بعد المطلب الداعي إلى أن توسع البعثة نطاق وجودها في جميع أنحاء رواندا.

٣٢ - وبتحسن الاستقرار في رواندا، فإن محط التركيز في أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا يتحول حالياً من المهام المتصلة بالأمن العسكري البحث إلى دعم العمليات الإنسانية الرامية إلى مساعدة السكان المحتاجين وتيسير عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم.

٣٣ - وتحسباً لوزع القوات المتبقية الملتزم بها للبعثة خلال الأسابيع المقبلة، فإن قائد القوة ينتوي وزع القوة في ستة قطاعات، على النحو المبين في الخريطة المرفقة بهذا التقرير. وجدول الوزع الحالية والمنتواة كما يلي:

القطاع ١ (شمال - شرق): جاري وزع مجموعة سرية المشاة المستقلة النيجيرية؛

القطاع ٢ (جنوب - شرق): تعمل حالياً في هذا القطاع (الذي يشمل حالياً كينغالي) مجموعتان تضمان فصيلتين من كندا وغانا. وستتألف القوات التي يعتزم وزعها في القطاع من كتية مشاة واحدة (غانا)؛

القطاع ٣ (جنوب): تعمل في هذا القطاع سرية مشاة مستقلة من ملاوي. وستتألف القوات التي يعتزم وزعها من سريتي مشاة مستقلتين، إحداها من ملاوي والأخرى من مالي؛

القطاع ٤ (جنوب - غرب): يتألف الوزع الحالي من الكتيبة الغانية، ووحدة الإسعاف الميدانية من المملكة المتحدة، والكتيبة الإثيوبية، والكتيبة الأفريقية المشتركة المؤلفة من قوات من تشاد والسنگال وغينيا - بيساو والكونغو والنيجر. وستتألف الوزع المزمع من ثلاث كتائب مشاة آلية/ميكانيكية (زامبيا، واثيوبيا، والوحدة الأفريقية المشتركة)؛



القطاع ٥ (شمال - غرب): تعمل حاليا في هذا القطاع وحدة إسعاف ميدانية كندية، رغم أنها ليست جزءا من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وسيتألف الوزع المزمع من كتيبة مشاة واحدة من تونس، من المقرر البدء في وزعها في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر؛

القطاع ٦ (مدينة كيغالي): سيتألف الوزع المزمع من كتيبة مشاة مركبة من الهند. ومن المقرر أن يتم الوزع الكامل لهذه الكتيبة بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

٣٤ - والهدف الرئيسي من الجدول الزمني لوزع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا هو تعزيز الأمن في جميع القطاعات وتهيئة مناخ يفضي إلى العودة الآمنة للاجئين والمشردين، ودعم العمليات الإنسانية. ويواصل مقر قيادة القوة العمل من كيغاليا مع وحدات دعم متخصصة في مجالات الاتصالات، والسوقيات، والخدمات الطبية، من كندا والمملكة المتحدة وأستراليا، على التوالي. ومن المقرر أن تنسحب وحدة المملكة المتحدة بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر والوحدة الكندية بحلول منتصف كانون الثاني/يناير.

٣٥ - وكان وزع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا عملية صعبة لأن وحدات كثيرة كانت في حاجة إلى أصناف من المعدات الرئيسية، ولأن الأمم المتحدة ليس لديها مخزون من الموارد ولا ميزانية مسبقة تكفل إمكان توفير المعدات المطلوبة في الموعد المناسب. ولهذا السبب، فإنني أكدت، في الفقرة ٢٤ من تقرير المؤرخ ١٣ أيار/مايو (S/1994/565)، ضرورة أن توافق الدول الأعضاء على الاضطلاع بترتيبات ثنائية من أجل تقديم الجنود والمعدات والجسور الجوية اللازمة للبعثة. وحيث أن ذلك لم يحدث، فقد طلب إلى الأمانة العامة أن تحدد مصادر المعدات وأن تعد الترتيبات اللازمة لنقلها. وكانت تلك مهمة مستنفدة للوقت وأدت إلى تأخير الوزع تأخيرا كبيرا. وأدت أيضا إلى الحد من القدرة التشغيلية الأولية للبعثة إذ أن الوحدات كانت، في بعض الحالات، لم تكن على معرفة كافية بالمعدات التي زودت بها. ويتمثل أحد السبل لإحراز استجابة أسرع في هذه الظروف في توسيع نطاق مفهوم القوات الاحتياطية لكي يشمل المعدات، بحيث تحتفظ أي دولة عضو بمعدات احتياطية جاهزة بصفة احتياطية على درجة عالية من الاستعداد للوزع بشروط إجارية.

٣٦ - ومع إدخال الوحدات الجديدة، فإن قوام قوة البعثة من المتوقع أن يتجاوز مؤقتا المستوى المأذون به خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. على أنه اعتبارا من شباط/فبراير ١٩٩٥، سيؤدي الانسحاب المتوقع لبعض الوحدات وعمليات التناوب العادية إلى إعادة قوام قوة البعثة إلى مستواه المأذون به. ولن تترتب آثار مالية على ميزانية البعثة نتيجة لتجاوز القوام المأذون به لها لفترة قصيرة، لأن الزيادة في الإنفاق ستقابلها وفورات ناتجة عن أن قوام البعثة كان أدنى من المستوى المأذون به حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٣٧ - وقد تم بلوغ القوام المأذون به للبعثة والبالغ ٣٢٠ مراقبا عسكريا، وهم موزعون في جميع القطاعات. وهم يقومون، في المقام الأول، بدعم الأنشطة الإنسانية وبمهام الاتصال مع الجيش الوطني الرواندي.

### سادسا - الشرطة المدنية

٣٨ - كان من المرتأى في البداية، كما هو مشار إليه في مفهوم العمليات المبين في تقرير المؤرخ ١٣ أيار/مايو المقدم إلى مجلس الأمن (S/1994/565، الفصل ٤) أن تتمثل المهمة الرئيسية لعنصر الشرطة المدنية من بعثة الأمم المتحدة الموسعة لتقديم المساعدة إلى رواندا في تأمين الاتصال مع السلطات المدنية المحلية بشأن المسائل المتصلة بالأمن العام، وأن يتكون مجموع قوامها المأذون به من ٩٠ من مراقبي الشرطة المدنية.

٣٩ - إلا أنه نتيجة للحرب الأهلية الدائرة في البلد وما تلاها من انهيار للهياكل الأساسية الإدارية لم يعد هناك في البلد قوة شرطة حقيقية أو درك عندما أنشئت الحكومة الجديدة في ١٩ تموز/يوليه. وأسندت مهام الشرطة إلى قوة صغيرة من الدرك تتألف أساسا من جنود تابعين للقوات المسلحة للحكومة الجديدة. وفي الوقت نفسه، التمسست الحكومة مساعدة عاجلة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في إنشاء قوة شرطة جديدة متكاملة ووطنية. وبالنظر لأهمية إقامة قوة شرطة وطنية مهنية في رواندا بالنسبة لأمنها واستقرارها، ردت البعثة بشكل إيجابي على هذا الطلب، في إطار الموارد المتاحة. واستنادا لذلك، بدأت البعثة، في ١٦ آب/أغسطس، ببرنامج تدريبي يضم ١٠٣ طلاب اختارتهم الحكومة من متطوعين منتمين إلى شتى المجموعات الاجتماعية والإثنية. ويتمثل هدف البرنامج في تزويد المتدربين بالمعرفة الأساسية في عمل الشرطة الروتيني والاستخباري مما يمكنهم من معالجة مشاكل القانون والنظام الفورية في كيغالي. وأوصى بأن يأذن مجلس الأمن للبعثة بمواصلة هذه الجهود.

٤٠ - وهكذا تطورت أنشطة عنصر الشرطة المدنية في البعثة من مهام الاتصال مع السلطات المحلية إلى مساعدة الحكومة في إقامة قوة شرطة/درك جديدة. كما كلف هذا العنصر برصد أنشطة الشرطة والدرك المحليين ورصد أنشطة السلطات المدنية فيما يتعلق بحالات انتهاكات حقوق الإنسان ومساعدة المراقبين العسكريين والجنود التابعين للبعثة في معالجة مسائل الشرطة.

٤١ - ويوجد في كيغالي المقر الرئيسي لعنصر الشرطة المدنية في بعثة المساعدة كما تجري فيها الأنشطة التدريبية. ويجري تنفيذ وزع مراقبي الشرطة على مرحلتين. فقد تم في إطار المرحلة الأولى التي استكملت، وزع مراقبي الشرطة في مقر الشرطة المدنية ومركز التدريب ومقاطعات كيغالي وغيكنغورو وكيانغوغو وكييويوي وغييتاراما وبوتاري. وستنفذ المرحلة الثانية عندما تبلغ قوة مراقبي الشرطة قوامها الكامل. وسيتم في إطار هذه المرحلة، وزع مراقبي الشرطة المدنية في جميع مقاطعات البلد.

٤٢ - وبلغ القوام الكامل لهذا العنصر لغاية تاريخه ٣٠ مراقبا عسكريا، بواقع ١٠ من كل من غانا ومالي ونيجيريا. ومن المقرر أن يتم قريبا وزع عدد آخر من المراقبين بالرغم من أن الأمانة العامة تواجه صعوبات في الحصول من الدول الأعضاء على عدد كاف من أفراد الشرطة الناطقين باللغة الفرنسية.

### سابعا - النواحي الإنسانية

٤٣ - تشير التقديرات الحالية إلى أن عدد سكان رواندا الذي كان يبلغ قبل الحرب ٧,٩ ملايين نسمة هبط حاليا إلى ٥ ملايين نسمة. وتشير التقديرات إلى أن عدد المشردين داخليا يتراوح من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص الى مليوني شخص. وهناك ما يزيد عن مليوني لاجئ في زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة وبوروندي وأوغندا. وتشير التقديرات، في الوقت نفسه، الى أن ما يربو عن ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ سابق قد عادوا إلى رواندا من بوروندي وأوغندا. أما عدد ضحايا المذابح الإثنية فقد يصل إلى مليون شخص.

٤٤ - وما تزال الاحتياجات الإنسانية لحالة الطوارئ السائدة في رواندا تنهك قدرة المجتمع الدولي. فإلى جانب أزمة اللاجئين في غوما، يتعين على المجتمع الإنساني أن يعالج مسائل حرجة عديدة: انسحاب "عملية تركواز" من الجنوب الغربي؛ وتقديم المساعدة إلى المشردين داخليا؛ والانتقال من الإغاثة الطارئة إلى الانعاش؛ والآثار الإنسانية لانتهاكات حقوق الإنسان؛ وضرورة دراسة أزمة رواندا في إطار إقليمي.

٤٥ - وقبيل انسحاب "عملية تركواز"، اعتدى المجتمع الدولي قلق بالغ من أن يؤدي الخوف من قيام قوات الحكومة الجديدة بعمليات انتقامية الى فرار الآلاف من (الهوتو) عبر الحدود الى زائير. وبالنظر لرداءة الطرقات وبعد المسافات الى مواقع المخيمات وغيرها من الصعوبات السوقية، يدرك المجتمع الإنساني هول الاحتمالات القائمة التي تنطوي على احتمال تجاوز عدد اللاجئين الفارين هذه المرة الأعداد التي فرت إلى غوما.

٤٦ - واعتمد المجتمع الدولي في إطار التنسيق الذي قام به مكتب الأمم المتحدة للطوارئ في رواندا، سياسة بناء الثقة في الجنوب الغربي لتشجيع المشردين داخليا على عدم الفرار عبر الحدود. وعلى الصعيد السياسي، وافقت القوات المسلحة للحكومة الجديدة على عدم احتلال الجنوب الغربي ريثما تهدأ الأحوال هناك. وقد أدى تدفق موارد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الواسع النطاق والحسن التوقيت، بالاقتران مع وزع قوات بعثة المساعدة في المنطقة، إلى تهدئة الحالة. وقد عبر زهاء ٣٥٠ ألف شخص بالفعل الحدود الى المخيمات الموجودة في بوكافو في زائير؛ لكن الغالبية العظمى منهم ظلت في رواندا.

٤٧ - ومن المتفق عليه أن عودة اللاجئين الى رواندا تمثل الحل الدائم الوحيد وتعتبر عنصرا حاسما لاستئناف الحياة الاقتصادية والاجتماعية العادية فيها. غير أن قيام المليشيات والعناصر السابقة في الجيش الموجودين في المخيمات بتخويف اللاجئين، وعدم نزع الأسلحة من هؤلاء الجنود والمليشيات سابقا يشكلان عقبتين خطيرتين أمام تنفيذ برنامج الإعادة الى الوطن. ولا ترى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنها في هذه المرحلة في موقف يمكنها من تشجيع اللاجئين على العودة الى ديارهم، ويعزى ذلك جزئيا الى تدهور الحالة الأمنية بالنسبة للراغبين في العودة الموجودين في المخيمات ويعزى أيضا للخوف من الظروف الأمنية السائدة في أجزاء من رواندا. إلا أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعمل على تيسير عودة العائدين من تلقاء أنفسهم ومساعدتهم.

٤٨ - وتوصلت الوكالات الإنسانية فيما بينها الى اتفاق بشأن المشردين داخليا تركز بموجبه على تسهيل عودتهم إلى مسقط رأسهم. ويتمثل هدف النشاط في توفير خيار جذاب للأشخاص الموجودين في مخيمات المشردين يتيح لهم العودة الى ديارهم وذلك من خلال تعزيز بناء القدرات المجتمعية وتوفير دعم للإنعاش وتحسين حالة الأمن.

٤٩ - وتتسم سياسة العودة الطوعية هذه للمشردين داخليا بأهمية بالغة. فالعيش في كثير من هذه المخيمات سيصبح غير ممكن خلال موسم الأمطار بسبب تلوث إمدادات المياه بالفضلات وعدم كفاية المآوي وصعوبة وصول قوافل الإغاثة. وعلاوة على ذلك، إذا ظل الناس في المخيمات، لن يكون في الحقول الزراعية من يرعاها. ولقد فات موسم الغلة بالفعل ومن المرجح أن يفوت كذلك موسم الزراعة في كثير من المناطق. وهذا يعني أن المجتمع الدولي سيتعين عليه توفير معونة غذائية لموسم ثان. ومن الأهمية بمكان أن تجري إعادة توطين المشردين واستئناف الانتاج الزراعي بالنسبة لجهود الحكومة الرامية لإنعاش البلد. وكلما طال أمد بقاء الناس في المخيمات، من المرجح أن تطول بنفس المقدار عملية الانعاش. وهناك الآن قوافل تنقل الراغبين في العودة من كيانغوغو في الجنوب الغربي إلى بوتاري وغيكونغورو وكيغالي. وفي الفترة من ٧ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر، نقل زهاء ٣٣٧ ٣ شخصا من كيانغوغو إلى ديارهم. كما جرى نقل عائدين من الشمال الشرقي.

٥٠ - وفي الوقت الذي يجهد فيه البلد للعودة الى الحياة الطبيعية، يجب إيلاء مزيد من الاهتمام للانتقال من الإغاثة الطارئة الى الإنعاش. وتواجه الحكومة تحديا ضخما هو أن تبني البلد في أعقاب حرب مدمرة، وهي تكاد لا تملك أية موارد مالية أو بشرية. ومن الضروري أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة للإنعاش سريعة وكفؤة. وفي ذلك الصدد وزع الممثل الخاص والأمين العام المساعدة للشؤون الإنسانية على البلدان والوكالات والمنظمات غير الحكومية المانحة خطة تطبيع الحالة الطارئة في رواندا، وهي تلخص المجالات الأولية التي تستلزم مساعدة مالية وتقنية على السواء. وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاريع أولية لدعم بناء قدرة الوزارات الحكومية. وتساهم منظمات أخرى في الأمم المتحدة في هذه العملية كل في مجال اختصاصها. ونتيجة لهذه الجهود تتحسن البنية الأساسية. وقد أعيدت الخدمات الأساسية من قبيل الكهرباء وإمدادات المياه في كيغالي ويجري حاليا إصلاح الخدمات في سائر البلد.

٥١ - وثمة عائق رئيسي يقف في طريق الإنعاش وهو وجود الألغام. ومن المعتقد أن هناك ما يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ ألف لغم أرضي مزروع في رواندا، توقع في المتوسط ضحيتين من المدنيين يوميا. وقام خبراء إزالة الألغام التابعون للأمم المتحدة بزيارة رواندا لتقييم نطاق المشكلة. وعند استقرار الحالة الأمنية وإمكانية البدء بإزالة الألغام، ستنسق الأمم المتحدة مع جميع المعنيين مسألة تقديم المساعدة في هذا المجال.

٥٢ - وإذا لم تجر مصالحة بين شتى أطراف النزاع، فمن المرجح أن يطول أمد العمليات الإنسانية وتزداد صعوبة وستستلزم في نهاية المطاف التزامات أكبر من جانب المجتمع الدولي. وهذا مرتبط مباشرة بأنشطة حقوق الانسان التي سبق بحثها في الفصل الثالث أعلاه.

٥٣ - ومن الواضح أن أزمة رواندا وتفشيها الى البلدان المجاورة لهما آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية خطيرة على بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير وأوغندا. وبغية دراسة مزايا اتباع نهج إقليمي أوسع وأكثر شمولاً، عينت السيد روبرت دولين مبعوثاً خاصاً لي للشؤون الانسانية لرواندا وبوروندي. وقام المبعوث الخاص بزيارة الى المنطقة في الفترة من ٨ الى ٢٢ أيلول/سبتمبر وقدم إليّ توصيات بهذا الشأن.

٥٤ - وفي ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ أُصدر النداء الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة من أجل الأشخاص المضطربين بفعل الأزمة في رواندا. وقد طلب توفير ما مجموعه ٤٣٥ مليون دولار لتمكين منظمات الأمم المتحدة من الإضطلاع ببرامجها الانسانية. ورُفِعَ هذا المبلغ الى ٥٥٢ مليون دولار نتيجة تنقيحه في ضوء الاحتياجات المتزايدة. وبلغت التبرعات الواردة حتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٨٤ مليون دولار وهو مبلغ يغطي ٧٠ في المائة من مجموع الاحتياجات. واستناداً الى المعلومات التي تلقتها إدارة الشؤون الإنسانية، سيبلغ مقدار التبرعات الثنائية وغيرها من التبرعات المباشرة المقدمة لأزمة رواندا، بما فيها التبرعات المقدمة استجابة للنداء، ما مجموعه ٧٦٢ مليون دولار.

٥٥ - وقد كانت استجابة المجتمع الدولي للأزمة في رواندا مشجعة وعملت على تلافي وقوع ما يمكن اعتباره كارثة انسانية في الجنوب الغربي. ومن الضروري الإبقاء على هذا الدعم في الوقت الذي ندخل فيه في مرحلة دقيقة من المصالحة والإنعاش. وستواصل الأمم المتحدة، من جانبها، بذل جهودها الرامية الى توفير إطار ملائم لتنسيق المساعدة الإنسانية والانتقال صوب إعادة التعمير والتنمية.

#### ثامنا - النواحي المالية

٥٦ - أذنت الجمعية العامة لي في قرارها ٢٤٨/٤٨ المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بالدخول في التزامات لصالح بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا بمعدل شهري لا يتجاوز إجماليه ٦٠٠ ٠٨٢ دولار (صافيه ٨٨١ ٠٠٠ دولار) للفترة الممتدة من ٥ نيسان/أبريل الى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وكان هذا الاذن مرهونا بقرار من مجلس الأمن يمدد فيه ولاية بعثة المساعدة بعد ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وقرر المجلس في قراره ٩٢٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، في جملة أمور، أن يمدد ولاية بعثة المساعدة حتى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

٥٧ - وأذنت الجمعية العامة لي في مقررها ٤٧٩/٤٨ ب٤ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بالدخول بالتزامات بمبلغ إجماليه ١٠٠ ١٨٢ ٣٧ دولار (صافيه ٢٠٠ ٢٤٣ ٣٨ دولار) لتلبية الاحتياجات التشغيلية الفورية لبعثة المساعدة للفترة من ٥ نيسان/أبريل الى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وذلك بالإضافة الى سلطة الالتزام الكامل بمبلغ إجماليه ١٨٧ ٣٦٧ ٦٢ دولار (صافيه ٨٦٧ ٩٨٢ ٦٠ دولار) المنصوص عليها بالفعل في القرار ٢٤٨/٤٨.

٥٨ - ويتضمن تقرير عن تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا المقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين تقدير التكلفة للفترة من ٥ نيسان/أبريل الى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

البالغة ١٧٩,٦ مليون دولار، بعد أخذ التبرعات العينية البالغة ٤,٥ مليون دولار التي أعلنت عنها الدول الأعضاء، في الحساب. ويتضمن تقريره كذلك تقدير التكاليف للفترة من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بمبلغ ٢٠ مليون دولار شهريا. بناء على قوام وولاية البعثة المأذون بهما حاليا. وعلى أساس تقدير التكلفة هذا، طلبت من الجمعية أن توفر الموارد الضرورية للإبقاء على البعثة فيما لو قرر مجلس الأمن تمديد ولايتها إلى ما بعد ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

٥٩ - وقد بلغت التبرعات المقررة غير المدفوعة حتى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، إلى الحساب الخاص للبعثة منذ إنشائها مبلغا قدره ٣٠ مليون دولار. وبلغ مجموع التبرعات المقررة غير المدفوعة المتعلقة بجميع عمليات حفظ السلم مبلغا قدره ١,٩ بليون دولار حتى تاريخه.

#### تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٦٠ - هناك مؤشرات تدل على أن الوضع في رواندا ينزع إلى الاستقرار ويعود ببطء إلى أحوال أقرب إلى الأحوال العادية. وهناك حتما عقبات خطيرة يتعين تذليلها على الطريق الطويل المؤدي إلى الخلاص من آثار الحرب والمذابح التي حطمت ذلك البلد، وأنزلت بشعبه العذاب والمشقة، ودمرت مؤسساته. ولا تزال الأولوية الأولى في هذا الصدد هي حل الأزمة الإنسانية الهائلة، بما في ذلك المشاكل التي تواجه اللاجئين الروانديين في زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة. فأفعال الترويع والعنف التي تحدثت في مخيمات اللاجئين تقعدهم عن اختيار العودة إلى وطنهم. وتبذل الحكومة جهودا لإيجاد حل لهذه المشاكل، بدعم من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة في الميدان، يتولى تنسيقه ممثلي الخاص. وسيلزم بذل جهود حازمة من جانب الحكومة لتهيئة الأحوال التي يمكن للاجئين والمشردين أن يعودوا في ظلها إلى ديارهم بأمان وكرامة. وفي الواقع أنه لا يرجح أن يعود اللاجئين والمشردون دون التأكد من أن حقوقهم الإنسانية ستحترم. وفي هذا الصدد، أبلغت حكومة رواندا، عن طريق ممثلي الخاص، بالحاجة إلى بذل جهود أوسع نطاقا لتحقيق المصالحة الوطنية. ومما يشعرني بالارتياح أن الحكومة قد اتخذت خطوات ملموسة في هذا الاتجاه، ومن ثم فإنني أحث المجتمع الدولي على دعم جهودها تلك وتشجيعها على أن تكفل لتلك الجهود أن تكون حقيقية وشاملة.

٦١ - وإني أؤيد التوصية التي قدمتها لجنة الخبراء في تقريرها الأولي بأن تتولى محكمة جنائية دولية محاكمة الأفراد المشتبه في ارتكابهم انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وجرائم ضد الإنسانية وأفعالا من أفعال إبادة الأجناس. وترى اللجنة أن من المفضل توسيع نطاق ولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بحيث تشمل الجرائم الدولية المرتكبة في رواندا منذ ٦ نيسان/أبريل، بدلا من إنشاء محكمة جنائية دولية مخصصة مستقلة. ويرجع الأمر حاليا إلى مجلس الأمن في البت في منهاج العمل الواجب اتباعه في هذا الصدد.

٦٢ - ومن المهام العديدة التي تواجه الحكومة الجديدة والشعب الرواندي إعادة إنشاء البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وستحتاج رواندا إلى تقديم كميات هائلة من المساعدات الخارجية التقنية

والمالية بصفة عاجلة لتهيئة الاستقرار وإعادة توفير الخدمات الأساسية وإقامة اقتصاد قادر على العمل. وقد أنجزت الوكالات المانحة التخطيط الأولي المطلوب إجراؤه قبل أن يمكن الإفراج عن المساعدات اللازمة لمشاريع التشييد، كما تجري بعض أعمال الإصلاح المحدودة للهياكل الأساسية. وإني أحث الحكومات والهيئات الدولية المانحة على أن تكفل تنفيذ برامجها لمساعدة رواندا على وجه الاستعجال. وأحد الجوانب التي تتفاقم أبعادها حالياً تفاقم سريعاً سيبلغ مرحلة الحالة الطارئة هو افتقار الحكومة التام إلى الأموال اللازمة لإعادة إنشاء الإدارة حتى بأبسط أشكالها الأولية، ودفع مرتبات موظفيها. لذا فإن من الضروري الإعداد لتقديم مساعدات مؤقتة على الأقل للإعانة في هذا المجال إما بصفة ثنائية أو من جانب المؤسسات المالية الدولية. وأود في هذا الصدد أن أناشد المانحين الثنائيين بحث طرق ووسائل مساعدة الحكومة على حل مشكلة المتأخرات المستحقة عليها مع البنك الدولي، تأميناً لإمكانية الحصول على موارد من تلك المؤسسة. وأود أيضاً أن أحث الدول الأعضاء على المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني الذي أنشأته في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٤ لتمويل البرامج الإنسانية للإغاثة والإنعاش في رواندا. كما أن من المفيد أن يتسنى للحكومات اطلاع الأمم المتحدة على المعلومات المتعلقة ببرامجها للمساعدة الثنائية كي يمكن تحقيق استجابة منسقة لاحتياجات رواندا.

٦٣ - وتحقيق السلم والاستقرار في رواندا على نحو طويل الأمد يستلزم المصالحة الحقيقية بين جميع عناصر المجتمع الرواندي. ويجب أن تتوافر للاجئين والمشردين فرصة العودة إلى ديارهم في سلم وأمان وكرامة. ولا بد من احترام الحقوق الإنسانية والمدنية لجميع الروانديين. وإني أحث الحكومة الجديدة على إدانة الحوار الصريح مع جميع فئات المصالح السياسية الأخرى في رواندا، بما في ذلك المسؤولين الحكوميون السابقون، فيما عدا الأفراد الذين يثبت، بالطرق القانونية، أنهم متورطون بصفة مباشرة في أعمال إبادة الأجناس. وهذا هو الطريق الوحيد الذي يمكن البلد من تحقيق الاستقرار السياسي الدائم، في إطار مبادئ اتفاقات أروشا.

٦٤ - والتطورات المتتابة داخل رواندا وفيما حولها تعزز وجهة النظر القائلة بضرورة اتباع نهج أوسع نطاقاً لإزاء مسألة المصالحة الوطنية وغيرها من جوانب الأزمة. ويذكر المجلس أن البعثة التي أوفدها إلى بوروندي في الفترة من ١٣ إلى ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أوصت، في جملة أمور، بعقد مؤتمر دولي لبحث مشاكل تلك المنطقة دون الإقليمية. وسأواصل التشاور مع جميع الأطراف ذات الصلة بغية تحديد كيف يمكن للأمم المتحدة المساعدة في الإعداد لمؤتمر من هذا القبيل وفي عقده.

— — — — —